

## اشتراكية المحامين

فريدريك أنجلز

ماركس وانجلز ، حول الدين ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٥٧ . ارشيف ماركس –

انجلز على الانترنت (نشر اصلا في جريدة نويه تسايت العدد الثاني ، ١٨٧٧)

ترجمة: سعيد العليمي

كانت النظرة الى العالم في العصور الوسطى نظرة لاهوتية بصفة جوهرية . وقد تأسست وحدة العالم الاوروبي التي لم تتحقق داخليا – من قبل المسيحية – ضد العدو المشترك خارجيا أي المسلمين (السراسين) .

ان وحدة العالم الاوروبي الغربي ، التي شملت مجموعة من الامم تتطور من خلال معاملات مستمرة في مسار القارة الاوروبية ، قد صهرتها الكاثوليكية في بوتقتها معا . ولم يقتصر هذا الانصهار اللاهوتي على الافكار فقط ، وانما وجد في الواقع ، ولم يتجلى فقط في شخص البابا ، ومركزه الملكي وانما قبل كل شئ في الكنيسة المنظمة الاقطاعية المراتبية التي كانت تملك ثلث اراضي البلاد في كل قطر ، واحتلت مركزا ذو سلطة عظيمة في التنظيم الاقطاعي . كانت الكنيسة بعلاقتها الاقطاعية الرابطة الفعلية بين البلدان المختلفة ومنح تنظيم الكنيسة الاقطاعي مصادقة دينية لتنظيم الدولة الاقطاعي الدنيوي . اضع الى ذلك فقد كان رجال الكهنوت هم الطبقة الوحيدة المتعلمة . لذا كان من الطبيعي ان تكون عقيدة الكنيسة هي نقطة انطلاق واساس كل فكر . في القانون ، العلم الطبيعي ، الفلسفة ، كل شئ جرى التعامل معه وفق ما اذا كان مضمونه يتفق او يختلف مع عقائد الكنيسة .

غير ان قوة البورجوازية كانت تتطور في رحم الاقطاع . وظهرت طبقة تتعارض مع كبار ملاك الارض . كان قاطنوا المدن اولا وقبل كل شئ وحصريا منتجون وتجار سلع ، بينما كان نمط الانتاج الاقطاعي مؤسسا بشكل جوهرى على الاستهلاك الذاتى للمنتج في دائرة محدودة ، جزئيا بواسطة المنتجين وجزئيا بواسطة الاقطاعي . ولم تعد النظرة الكاثوليكية الى العالم التي صيغت وفق النمط الاقطاعي ملائمة لهذه الطبقة الجديدة وشروط انتاجها وتبادلها . مع ذلك ، بقيت هذه الطبقة الجديدة ولزمن طويل اسيرة روابط اللاهوت الطاغى . ومن القرن الثالث عشر حتى السابع عشر خيضت كل الاصلاحات والصراعات تحت شعارات دينية ارتبطت بها التي لم تكن شيئا ، من الجانب النظري ، سوى محاولات متكررة من قبل التجار والعامه في المدن والفلاحين الذين باتوا متمردين بحكم احتكاكهم بالاخيرين معا لتكييف النظرة اللاهوتية القديمة للعالم للشروط الاقتصادية المتغيرة وشروط حياة الطبقة الجديدة . ولم يكن من الممكن تحقيق ذلك . لقد رفرفت راية الدين لآخر مرة في انجلترا في القرن السابع عشر، ومضت خمسون عاما بالكاد حتى ظهرت النظرة الجديدة الى العالم مكشوفة في فرنسا وقد كان عليها ان تصبح النظرة الكلاسيكية للبورجوازية ، أي النظرة الحقوقية الى العالم .

كان ذلك علمنة للمفهوم اللاهوتي للعالم . حلت حقوق الانسان محل عقيدة الحق الالهى ، وحلت الدولة محل الكنيسة . والشروط الاقتصادية والاجتماعية ، التي جرى تخيلها قبلا بوصفها من خلق الكنيسة والعقيدة لأن الكنيسة قد صادقت عليها ، اعتبرت الآن مؤسسة على الحق ومن خلق الدولة . لأن التبادل السلعي على النطاق الاجتماعى عند تطوره الكامل ، خاصة من خلال التسليف والإئتمان ، يولد علاقات تعاقدية متبادلة معقدة ، ومن ثم يتطلب وجود قواعد عامة قابلة للتطبيق صادرة عن المجتمع فحسب – معايير للحق تحدها الدولة – وقد اعتقدوا ان معايير الحق هذه لم تنشأ من الوقائع الاقتصادية وانما من تأسيسها الشكلي من قبل الدولة . ولأن المنافسة ، الشكل الاساسى لتجارة منتجي السلع الاحرار ، هي اعظم خالق للمساواة، فقد باتت المساواة امام القانون هي صيحة الحرب الاساسية البورجوازية .

حقيقة انه قد تعين على مطامح الصراعات الطبقيّة الجديدة ضد امراء الاقطاع والملكيّة المطلقة التي كانت تحميها وقتها ، مثلها في ذلك مثل كل صراع طبقي ، ان تكون صراعا سياسيا ، صراعا من اجل السيطرة على الدولة ، استلزم ان يخاض هذا الصراع حول مطالب حقوقية مما اسهم في تعزيز النظرة الحقوقية .

غير ان البورجوازية انتجت قرينها السلبي ، البروليتاريا ، ومعه صراعا طبقيًا جديدًا انفجر قبل ان تكمل البورجوازية استيلاءها على السلطة السياسية . وكما وظفت البورجوازية في زمنها بحكم قوة التقليد المفهوم اللاهوتي لبعض الوقت في حربها ضد طبقة النبلاء ، كذلك ايضا استولت البروليتاريا على النظرة الحقوقية من خصمها وبحثت فيها عن اسلحة لها ضد البورجوازية . ان العناصر الاولى للحزب البروليتاري ، وكذلك ممثليه النظريين بقوا تماما على ”ارض الحق“ القانوني ، وكان التمييز الوحيد هو انهم بنوا لانفسهم ارضا مختلفة لـ ”الحق“ تختلف عن ارض البورجوازية . فمن ناحية جرى توسيع مطلب المساواة حتى ان المساواة في الحق قد اكملت بالمساواة الاجتماعية ، من ناحية اخرى ، فقد خلصوا من اطروحة آدم سميث القائلة بأن العمل هو مصدر كل ثروة ، وأن ناتج العمل ينبغي ان يقتسم مع مالكي الارض والرأسمالي الى نتيجة ان هذا الاقتسام ليس عادلا ولا يبدى ان يلغى او ان يعدل في صالح العامل . ولكن الاحساس بأن ترك هذه المسألة على ”ارض الحق“ القانونية فحسب لم يجعل من الممكن بأي طريقة ازالة الأوضاع الشريرة التي خلقها نمط الانتاج الرأسمالي ، أي نمط الانتاج المؤسس على الصناعة الكبيرة ، الامر الذي قاد العقول المفكرة حينئذ ضمن الاشتراكيين الاوائل بالفعل – سان سيمون ، فورييه ، وأوين – لأن يهجروا كليا الحقل القانوني السياسي وعلنوا عقم كل النضال السياسي .

لم تكن وجهتي النظر هاتين مرضيتين بما يكفي للتعبير بدقة عن ، وان تحتضنا كلبية رغبة الطبقة العاملة في التحرر التي خلقتها الاوضاع الاقتصادية . ان مطلب حيافة الناتج الكامل للعمل وكذلك بنفس القدر مطلب المساواة قد ضاعا في تناقضات

غير محلولة بمجرد ان صيغا قانونيا بالتفصيل بينما ترك جوهر المسألة – وهو تغيير نمط الانتاج – لم يمس . ان رفض الصراع السياسي من قبل الطوباويين الكبار كان في ذات الوقت رفضا للصراع الطبقي ، أي ، للشكل الوحيد لفعالية الطبقة التي مثلوا مصالحها . كلا النظرتين استبعدتا الخلفية التاريخية التي دانا لها بوجودهما ، كلاهما لاذا بالحس : البعض حس العدالة ، والبعض الآخر الحس الانساني . كلاهما استلهما مطالبهما من الرغبات الورعة التي لا يمكن تفسير لم تطلبت ان تتحقق في هذا الوقت بالذات وليس منذ الف عام مضت او بعد الف قادمة.

لا يمكن ان تجد الطبقة العاملة التي حرمت من كل ملكية لوسائل الانتاج بتغيير نمط الانتاج الاقطاعي الى النمط الرأسمالي وبآلية نمط الانتاج الرأسمالي التي تولد مجددا بصورة مستمرة حالة وراثية من انعدام الملكية ، تعبيرا كاملا لوضعها الحياتي في الوهم الحقوقي للبورجوازية . وهي يمكن ان تعرف هذا الوضع الحياتي تماما بنفسها اذا نظرت للاشياء في واقعها بدون نظرات حقوقية ملونة . ولكن ماركس ساعدها على ان تفعل ذلك بمفهومه المادي للتاريخ ، ببرهنته على ان كل افكار الانسان الحقوقية ، والسياسية ، والفلسفية ، والدينية وغيرها مشتقة في نهاية المطاف من اوضاع حياته الاقتصادية ، من نمط انتاجه ومن تبادل الانتاج . وهكذا زودنا بنظرة للعالم تتوافق مع اوضاع حياة وصراع البروليتاريا ، ان فقدان العمال للاوهم في ادمغتهم هو ما يقابل فقدانهم لملكيتهم فحسب . وهذه النظرة البروليتارية للعالم تنتشر في ارجاء المعمورة .